السماوي: رجال أعمال وراء ارتفاع الدولار

كشف محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبدالرحمن السماوي ان عدداً من رجال الأعمال اشتروا العملة لتغطية مراكزهم والتزاماتهم الخارجية المستحقة مستقبلاً، ما أنتج ضغطاً في الطلب على العملة الأجنبية في السوق، واضطر البنك المركزي الى التدخل وبيع مبلغ كبير من العملة خلال الشهر الماضي.
واعتبر السماوي ان التطورات في سعر العملة المحلية اخيراً نتجت من شائعات وبلبلة حول الاقتصاد اليمني وقدرته على امتصاص التطورات المحلية.
ولفت- في حديث لصحيفة «الحياة» اللندنية- الى ان البنك المركزي اتخذ اجراءات في ضوء هذه التطورات تهدف الى استقرار اسعار الصرف وزيادة الثقة في العملة الوطنية، كما ضخ في السوق مبلغاً كبيراً من الدولارات، ورفع سعر الفائدة التاشيرية على الريال كي يكون الادخار بالعملة المحلية اكثر فائدة وجذباً للمدخرين، مقارنة بالعائدات على المدخرات بالعملات الاجنبية.
وأوضح السماوي ان من ينتقد السياسة النقدية للبنك المركزي يجهل ما تحقق من انجازات خلال فترة قصيرة، ولو لم تكن السياسة النقدية فاعلة لما تجنب القطاع المصرفي اليمني كارثة الأزمة المالية العالمية التي اطاحت باعرق الانظمة المصرفية في العالم.
وقال: ان البنك المركزي انتهج خلال السنوات الماضية سياسة تستند الى الحفاظ على مستوى آمن من الاحتياطات الخارجية تفوق المعايير العالمية، وفي الوقت ذاته رفد السوق بما تحتاجه من العملات الاجنبية لتمويل النشاطات الاقتصادية والتجارية.□

3 قضايا تنموية أمام مؤتمر الرياض

■ يعقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض اجتماعاً على مستوى الخبراء يومي ٢٧ و٢٨ فبراير الجاري، وذلك بالتنسيق بين حكومة بلادنا والأمانة العامة لمجلس التعاون.

كتب/ جمال مجاهد

وتشارك في الاجتماع كافة الجهات المانحة إلى جانب دول مجلس التعاون والمنظمات التنموية الدولية، بهدف مراجعة التقدم المحرز في إطار تنفيذ المشاريع والبرامج التي سبق الاتفاق على تمويلها، وإجراء حوار صريح وشامل لتذليل الصعوبات والعوائق التي تواجه التنفيذ، كما سيتم في الاجتماع دراسة الاحتياجات التنموية اللازمة لبلادنا خلال فترة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة ٢٠١١- ٢٠١٥، وبما يمكّن من تحقيق تأهيل تنموي شامل، فضلاً عن إمكانية اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصادات دول مجلس التعاون.
ووجّه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية في مؤتمر لندن الدولي في ٢٧ يناير الماضي الدعوة للمشاركة في الاجتماع. ولفت إلى الضرورة الملحّة للتنسيق الدولي بين بلادنا ودول المجلس وشركاء التنمية حول التحديات التي تواجه اليمن.
مشيراً إلى أن "استكمال تنفيذ المشاريع المتفق عليها خلال عام ٢٠١٠، يتطلب مضاعفة الجهود لتذليل الصعوبات لتحقيق هذا الالتزام. وبالتالي فإن هناك حواراً مستمراً بين دول مجلس التعاون وبلادنا من خلال فرق العمل المشتركة من كلا الجانبين، بهدف الوصول إلى أفضل الحلول لمواجهة التحديات المتعلقة بالقدرات الاستيعابية لتنفيذ المشاريع".
وقال العطية إن اجتماع الخبراء المرتقب يهدف إلى "مراجعة التقدم المحرز في إطار تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي سبق الاتفاق على تنفيذها علاوة على إجراء حوار شامل وصريح لإزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه التنفيذ وبما يمكّن بلادنا من تحقيق تأهيل تنموي شامل".

مجموعة أصدقاء اليمن تركز على تفعيل سيادة القانون والتنمية والحكم الرشيد

استخدام الموارد

وفي هذا الصدد أوضح نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي أن مؤتمر الرياض المرتقب سيكون مؤتمراً فنياً بحتاً حيث سينظر في قضية التقدم في استخدام الموارد المتاحة من مؤتمر لندن نوفمبر ٢٠٠٦ والعوائق التي رافقت ذلك وسبل تذليلها، كما سيبحث التنسيق بين المانحين في إطار مجموعة أصدقاء اليمن لتعزيز الدعم الإنمائي وتقسيم العمل فيما بين أعضاء هذه المجموعة.
كما سيناقش أيضاً التصورات الأولية لاحتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة لليمن.
وأكّد الأرحبي أن مجموعة أصدقاء اليمن شكّلت مجموعتين في إطار دعمها لبلادنا الأولى تركز على تفعيل سيادة القانون والعدل، والثانية تركز على التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد.
وقال إن اجتماع لندن خرج بتحليل موحّد للتحديات التي تواجه اليمن والتي يمكن أن توفر مناخاً لنمو التطرّف، كما خرج باتفاق على كيفية مساندة المجتمع الدولي لليمن لمواجهة مختلف التحديات..
وأشار إلى أنه تم الاتفاق على إحداث إصلاحات عميقة ضمن مؤسسات الدولة التي تقدم خدمات للمواطنين والالتزام بحزمة إصلاحات.

تخصيص التعهّدات

وكانت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج كشفت عن تخصيص ٣,٢ مليار دولار ما يعادل ٩٠٪ من التعهدات المالية لدول المجلس والصناديق الإقليمية المخصّصة لتمويل مشاريع خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ في اليمن.
وأكّدت الأمانة العامة أنه تم خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ التوقيع على اتفاقيات تمويل مشاريع تنموية في بلادنا بقيمة ١,٥ مليار دولار، وطرح عدد منها في مناقصات عامة، وبدأ بالفعل تنفيذ بعضها.
وأوضحت أن التخصيصات توزّعت على أكثر من ٦٠ مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية.
وذكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون في أحدث إصداراتها "كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث- التكامل والوحدة"، أن التعهّدات المقدّمة لليمن بلغت ٣,٥ مليار دولار من اجمالي تعهدات عام ٢٠٠٦م والبالغة ٥,٥ مليار دولار.
كما تم الاتفاق بين بلادنا ودول الخليج على عدد من الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى دعم قدرة الجهاز الفني والإداري لبلادنا على متابعة وتنفيذ المشاريع وفق البرامج الزمنية المتفق عليها في ضوء الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات حيث أن وتيرة الإنجاز تعتمد على قدرة الأجهزة المختصة على التنفيذ والمتابعة والتقييم.
وشهدت صنعاء عقد ثلاثة اجتماعات تشاورية للجهات المانحة والأجهزة اليمنية المختصّة الأول في شهر يونيو ٢٠٠٧ والثاني في فبراير ٢٠٠٨ والثالث في أبريل ٢٠٠٩، تم فيها الاتفاق على عدد من الإجراءات لتسريع وتيرة الإنجاز لضمان تنفيذ المشاريع وفق البرنامج الاستثماري والبرامج الزمنية المتفق عليها.□

الحكومة تلزم وزارات التعليم بتنفيذ مشاريع المنح في الزمن المحدد

■ شدد مجلس الوزراء على ضرورة التزام وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني بالفترات الزمنية المحددة للإجراءات التنفيذية الفنية والانشائية لتنفيذ المشاريع التي أقر المجلس تنفيذها والمتفق بشأنها مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
ووجّه مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقد الاسبوع الماضي برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس، وزارة التخطيط بتضمين أي تقرير تقييمي قادم للسبب أو المتسبب الرئيسي في بطء أو عرقلة أي من الإجراءات المرتبطة بتنفيذ أي مشروع في أية مرحلة من مراحل التنفيذ، وتعزيز مبدأ المساءلة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من يثبت تسببه بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تأخير التنفيذ لمشاريع الوزارات الثلاث.
وتضمن تقرير وزارة التخطيط نسبة الإنجاز للمشاريع في الوزارات الثلاث مع تحديد الصعوبات والإجراءات المطلوب اتخاذها لتجاوزها، واشتمل التقرير على المشاريع الممولة من تعهدات المانحين في قطاع التعليم العالي والمتمثلة في مشروع المستشفى التعليمي جامعة صنعاء، الدراسات والتصاميم بمبلغ ٧٢٥ ألف دولار ومشروع المرحلة الثانية لكلية الهندسة بجامعة صنعاء بمبلغ ١٥ مليون دولار، ومشروع تجهيز وتاثيث كلية طب الاسنان جامعة صنعاء بتكلفة ٥ ملايين دولار، اضافة إلى مشروع المستشفى التعليمي بالمكلا ومركز الأمير سلطان لمعالجة أمراض السرطان بتكلفة ٣٢ مليون دولار، ومشروع كلية العلوم جامعة حضرموت بمبلغ ٨ ملايين دولار، ومشروع كلية الطب والعلوم الصحية جامعة تعز بكلفة ١٢ مليون دولار، ومشروع المستشفى التعليمي جامعة تعز بتكلفة ١٥ مليون دولار، ومشروع شراء معدات وتجهيزات لكليتي التربية والهندسة بجامعة تعز بمبلغ ٤ ملايين و٥٠٠ الف دولار، ومشروع المستشفى التعليمي جامعة عدن بتكلفة ٤٠ مليون دولار.
وفيما يخص قطاع التربية والتعليم تم تمويل مشروعين من تعهدات المانحين، هما مشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة بمبلغ ٨٨ مليوناً و ٤٠٠ ألف دولار، ومشروع المسار السريع المرحلة الثالثة ٢٠ مليون دولار.. ومشروعان في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني هما منحة أعمال التجهيزات لمشاريع المعاهد التقنية والمهنية بمبلغ ٥٠ مليون دولار، ومشروع التدريب المهني الثاني بتكلفة ١٥ مليون دولار.□

أكاديميون يطالبون بترجمة نتائج مؤتمر لندن

▹ عبَّر عدد من الأكاديميين في محافظة عدن عن تفاؤلهم بما خرج به مؤتمر لندن من نتائج.. مؤكدين أن اليمن بحاجة إلى المجتمع الدولي والجيران للمساهمة في دعم جهوده لتسريع التنمية الشاملة والتخفيف من الفقر والبطالة كونهما من العوامل الأساسية لنمو التطرف.
وحثوا المجتمع الدولي على الإيفاء بالتزاماته تجاه اليمن حتى يتمكن من مواجهة التحديات ومواصلة مسيرته نحو التنمية الشاملة.

▹ عدن - أحمد محمد حسن

■ وبهذا الخصوص أوضحت الأكاديمية مرفت أحمد علي قائلة: إن الاجتماع قد نجح بكل المقاييس من أجل حشد الدعم المادي والاقتصادي والتنموي لبلادنا، ما يعني أن المجتمع الدولي قد أظهر تفاعلاً وتجاوباً تجاه ما يعانيه اليمن من مخاطر تحمل تأثيراتها على كافة الاصعدة- الاقتصادي والاجتماعي والتنموي- وقدرته على محاربة الإرهاب والتطرف بالرغم من الإمكانات الشحيحة.
وأضافت: إن من إيجابيات مؤتمر لندن أن المجتمع الدولي قد استوعب وتفهم ما تواجهه اليمن من مشاكل تتصدرها المشكلة الاقتصادية التي بحلها ستؤدي إلى تحسين الأوضاع يمكن أن تقدمه في مواجهة خطر التطرف والإرهاب، مشيرةً إلى أن المؤتمر الذي أكد دعمه لليمن سوف يكون لبلادنا دور في اجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه.

أساسيات

أما الأكاديمية هيام مبارك فقالت: إن الاجتماع كان واضحاً في دعم اليمن والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، كما شخص المشاكل التي يواجهها اليمن باتجاه تقديم الدعم من قبل الدول المشاركة في العملية التنموية باعتبارها من العوامل الأساسية للقضاء على الإرهاب.

مهمة دولية

أما الاكاديمي عوض سلام لصور فقد قال: اليمن نجح في إقناع المجتمع الدولي بأن الحل الناجع لدعمه يكمن في القضاء على الإرهاب وهي مهمة دولية، كما أقنع المشاركون في المؤتمر أن الفقر وغياب التنمية هي بؤر لنمو الإرهاب، لذلك فاجتماع لندن قد أظهر تفهماً كاملاً بما لا يدع مجالاً للشك أن اليمن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لمساعدة جهوده في تسريع وتائر التنمية الشاملة باعتبار ذلك المخرج الحقيقي للتصدي للإرهاب.. ويرى سلام أن مشاكل الفقر والبطالة مرتبطة بتنمية البنية التحتية وتحسين الخدمات الصحية، فالموارد محدودة ولا يستطيع اليمن تلبية كل الحاجات في هذا المجال ما لم يتحرك المجتمع الدولي للإيفاء بالتزاماته إلى جانب تفاعل الجيران للمساهمة ولتمكين اليمن من الإسراع في النهوض التنموي لتتمكن من قطع دابر الإرهاب أينما وُجد، خصوصاً وإن اليمن يعتبر العمق الاستراتيجي لدول المنطقة ، وإن آفة الإرهاب سيكتوي بنيرانها الجميع.

آليات محددة

أما الأكاديمي حسام الاكوع فقال: الدول المشاركة في المؤتمر أبدت حرصاً شديداً على دعم اليمن وحماية سيادته ووحدته وأمنه واستقراره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.. واتمنى أن تكون هناك آليات محددة تسهم بفعالية في حل مشاكل اليمن.. خصوصاً وأن البلد يعاني من البطالة والفقر وشحة الإمكانات وجميعها تشكل مصادر حقيقية لمنابع الإرهاب.. وبدون دعم اليمن من قبل المجتمع الدولي وأصدقائه وجيرانه فسيظل الإرهاب ينضح بأخطاره على الأمن والاستقرار العالمي..

رؤى وطنية

من جانبها عبرت الأكاديمية فالنتينا عبدالكريم عن تفاؤلها بالنتائج التي خرج بها مؤتمر لندن.. مطالبةً برؤى وطنية شاملة لترجمة نتائجه ودعم دولي وخليجي وعربي، باعتبار أن التحديات التي يواجهها اليمن تهدد المنطقة بأسرها.□

مرفت أحمد:
المجتمع الدولي أستوعب احتياجات بلادنا

هيام مبارك:
دعم وحدة اليمن وأمنه واستقراره

عوض سالم:
عندما تلمس الدول تفاعلنا ستفي بوعودها

حسام الاكوع:
البطالة والفقر يشكلان منبعاً للإرهاب

بحث كيفية تعزيز قدرات محليات رداع

■ رداع: محمد صالح المشخر

■ بحث وكيل محافظة البيضاء لشؤون مديريات رداع عبدالله علي الاحمر مع نائب مدير منظمة (شركاء اليمن) عبدالحكيم أحمد العفير كيفية تعزيز قدرات المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات النهوض بالتنمية واستثمار المشاريع التنموية والحفاظ عليها، فضلاً عن الانشطة التجارية والاقتصادية وأهم الصعوبات التي تعيق المبادرات التنموية، كما تم استعراض خطط المنظمة لتأهيل كوادر السلطة المحلية بمدينة رداع ومديرية العرش وعلى خطط إعداد المشاريع خلال العام الجاري.
وفي اللقاء شرح نائب مدير المنظمة الأنشطة التي ستقوم بتنفيذها المنظمة الاستشارية في محافظات البيضاء وشبوة ومأرب في جوانب تنموية وتأهيل كوادر السلطة المحلية وإعداد خطط المشاريع.
إلى ذلك أكد الوكيل الأحمر على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة الفاعلة في العملية التنموية والخدمية، وستكون المنظمة حلقة الوصل بين السلطة المحلية ومشاريعها والداعمين الدوليين لمعرفة الاحتياج الفعلي وتنفيذ السياسات التنموية وتأهيل كوادر السلطة المحلية، ومن أجل النهوض بواقع التنمية ومكافحة الظواهر السلبية في المجتمع ومحاربة البطالة في مديريات المحافظة.
مشيداً بالدور الذي تقوم به في دعم تأهيل السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة بالمحافظات الشرقية ضمن مشروع مبادرة بلقيس، وكذا تنمية قدراتهن وإبداعاتهن في مختلف المجالات، وخاصة الاصدقاء في الحكومة الهولندية.□

مناقشة أوضاع الجمعيات السمكية بشقرة

■ قام الأخوان محمد عوض القنبلة -عضو المكتب التنفيذي، ورئيس الدائرة المالية بالاتحاد التعاوني السمكي، وخالد دهمس النخعي -عضو اللجنة الدائمة مسؤول دائرة الشباب والطلاب بفرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة أبين بزيارة إلى مديرية شقرة التقوا خلالها بعدد من منتسبي الجمعيات السمكية، وتناول اللقاء أوضاع الجمعيات وتحسين الأداء والأهمية التي توليها الدولة في تقديم التسهيلات للصيادين وكذا تطوير البنية الخدمية لأماكن الصيد، كما دعا الشباب للانخراط في مثل هذه الجمعيات ومزاولة مهنة الصيد حتى تعود عليهم بالنفع وتحسن من دخولهم.
ونوه الاخ مسؤول دائرة الشباب والطلاب إلى أهمية التصدي للأفكار التي يروجها المرضى ممن فقدوا مصالحهم والذين يحاولون النيل من الوحدة المباركة تنفيذاً لأجندة خارجية بغرض زرع الفتنة وتقويض الأمن والاستقرار وإرهاب الناس وتشكيل العصابات المسلحة.. كما تم توزيع أدوات رياضية مختلفة لبعض الفرق الشعبية.□

قطعة أرض تودي بحياة طالب جامعي بإب

■ أدى خلاف على أرض في مدينة إب أمام مبنى الصالة الرياضية المجاورة للحرم الجامعي لجامعة إب إلى مقتل الطالب/ هلال الحجري -طالب بالمستوى الرابع - كلية التجارة بجامعة إب، أثناء توجهه إلى الجامعة بعد إصابته بطلق ناري أودى بحياته من قبل مجموعتين مسلحتين متنازعتين على الأرضية.. ودان بيان صادر عن اتحاد طلاب جامعة إب هذه الجريمة الشنعاء، وطالب الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات الصارمة لإلقاء القبض على الجناة من الطرفين والمتساهلين عن هذه الفوضى التي أدت إلى هذه الجريمة وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع.

تجدر الإشارة الى أن جموعاً من المواطنين قد توجهوا إلى مبنى محافظة إب والتقوا الوكيل المساعد الأخ علي محمد الزنم الذي أكد أن الجهات الأمنية تقوم بمتابعة وملاحقة الجناة حتى يتم القبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء.
هذا وكان الاستاذ عبدالملك السقاف -أمين عام الجامعة- قد التقى الوكيل المساعد وبحث معه آخر التطورات الخاصة بملاحقة قوات الأمن للقتلة.□

الاستاذ عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء لـ« الميثاق »:

تحرص الحكومة أن يلمس المواطن الآثار الإيجابية للأولويات العشر في حياته اليومية

■ أكّد الاستاذ عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء أن الهدف الرئيسي من الأولويات العشر التي وجه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الحكومة تنفيذها في أغسطس الماضي يتمثّل في ضمان تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في الإنجاز الحكومي خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، وبما يؤدي إلى تحقيق نتائج واضحة يلمسها المواطن في حياته اليومية وتنعكس آثارها الإيجابية على مسيرة البناء الوطني وحركة التنمية الشاملة.، وكشف في حديث مع "الميثاق" عن اعتماد مبلغ ٥٠ مليار ريال في موازنة عام ٢٠١٠ لمواجهة تكاليف تنفيذ الإجراءات الخاصة بالأولويات، والاستعانة بشركات استشارية عالمية لإعداد الدراسات الفنية لها.

لقاء/ جمال مجاهد

تخصيص ٥٠ مليارا لتنفيذ الأولويات

وقال إن الدكتور علي محمد مجوّر رئيس مجلس الوزراء رفع إلى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تقريره الدوري الأول مع المصفوفة الأولى للإجراءات التنفيذية الحكومية للأولويات والمصفوفة الثانية الجاري رفع التقرير الدوري الثاني لفخامته مع المصفوفة النهائية للأولويات..

حول هذه الموضوعات وغيرها كان لنا هذا اللقاء مع الاستاذ عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء.. فإلى ماجاء فيه:

ما الهدف الرئيسي من الأولويات العشر التي وجّه بها فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الحكومة في أغسطس الماضي؟

– الهدف الرئيسي للأولويات العشر هو ضمان تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في الإنجاز الحكومي خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، وبما يؤدي إلى ظهور نتائج وآثار واضحة يلمسها المواطن في حياته وتنعكس آثارها الإيجابية على مسيرة البناء الوطني وحركة التنمية الشاملة. وقد استعرض مجلس الوزراء برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس الجمهورية توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بهذا الشأن في جلسة استثنائية في سبتمبر الماضي، ووقف أمامها بمسئولية عالية ونمناقشة مستفيضة شملت مختلف الجوانب وعلى ضوء ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء مكتب تنفيذي لمتابعة تنفيذ أولويات المرحلة القادمة.

ماهي الخطوط العريضة للأولويات العشر؟

– لدينا عشر أولويات.. وتتمثل بالآتي:

الأولوية الأولى هي تنفيذ برنامج لاستقطاب الكفاءات المؤهلة واجتذابها إلى العمل الحكومي القيادي وتحويل الوظيفة العامة إلى وظيفة جاذبة ويبنى هذا البرنامج على أفضل المعايير الدولية ويتمتع بالشفافية والتنافسية من أجل أن ينجح في اجتذاب أفضل الكفاءات اليمنية سواء في الداخل أو الخارج..

والأولوية الثانية تهدف الى إيجاد المعالجات العاجلة لضمان وجود العمالة اليمنية في سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي وبحيث يتم الإسراع في إعداد الدراسات المتخصصة اللازمة لذلك وإشراك القطاع الخاص اليمني والخليجي في وضع التصورات بالإضافة إلى توفير الحوافز الملائمة للقطاع الخاص للقيام بإدارة المعاهد الفنية المتخصصة الحكومية بهدف تخريج الكوادر الماهرة والمؤهلة للحصول على فرص عمل خارج البلاد.

أما الأولوية الثالثة فتتمثل في خفض فاتورة دعم المشتقات النفطية عن طريق التوسع في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز وتخفيض كلفة شراء المشتقات النفطية كمرحلة أولى مع الأخذ بالاعتبار مخزون البلد من الغاز الطبيعي واحتياجات قيام الصناعات البتروكيماوية وغيرها المبنية على استهلاك الغاز، وكذا إستراتيجية الكهرباء على المدى المتوسط والطويل ودراسة وتنفيذ آليات كفؤة وشفافة لعملية شراء المشتقات النفطية من الخارج تمكّن من تحقيق وفورات في كلفة الشراء على أن تفرغ مصافي عدن لعملها الأساسي وهو إنتاج المشتقات النفطية.

وتهدف الأولوية الرابعة إلى التوسّع في الاستكشافات النفطية والغازية من خلال وضع مسار سريع للاتفاقيات لنقلها إلى حيّز التنفيذ بشكل أكثر سرعة وكفاءة وشفافية.

حلول لمشاكل الأراضي

وتركز الأولوية الخامسة على إيجاد حلول عاجلة لمشاكل الأراضي وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة تسهم في تعزيز ثقة المواطن.

بينما الأولوية السادسة: فتتضمن وضع آلية وثيقة وفاعلة بين رئاسة الجمهورية والحكومة لمتابعة وتنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات وما جاء في الأولويات.

الأولوية السابعة إعداد خطة اقتصادية موحّدة لمدينة عدن ووضعها محل التنفيذ باعتبارها العاصمة الاقتصادية لليمن.. وتتمثل الأولوية الثامنة في تنفيذ حزمة من البرامج والإجراءات التي تعزّز الأمن والاستقرار وتجسّد جدية الدولة في فرض سيادة القانون لخلق بيئة استثمارية آمنة والتي تتطلّب تطبيقاً كاملاً لأسس الحكم الجيّد وأهمها سيادة القانون. أما الأولوية التاسعة فتهدف إلى تنفيذ معالجات سريعة خلال الفترة القادمة تضمن تأمين مصادر جديدة للمياه وتحد من استنزاف الأحواض المائية المتوفرة.

قس حسن تركز الأولوية العاشرة على تنفيذ حملة إعلامية وطنية وعالمية لتحسين صورة اليمن داخلياً وخارجياً لإزالة الكثير من السلبيات التي ارتبطت بصورتها في السنوات الأخيرة وإبراز الفرص والإيجابيات التي تمتلكها بلادنا وكذا المخرجات المتوقعة من تنفيذ برنامج الأولويات.

المكتب التنفيذي

ما الذي تم انجازه في هذه الأولويات، وما تكلفة تنفيذ الإجراءات الخاصة بها؟

– منذ بدأ المكتب التنفيذي يمارس مهامه برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء اتخذ في سبتمبر الماضي مجموعة من الإجراءات والقرارات لتوجيه وتنظيم وإدارة مختلف الجوانب والمفاصل الأساسية للسياسات والتوجهات ذات العلاقة بتنفيذ الأولويات وتقييم الأداء ومتابعة الإنجاز.

وقد وافق المكتب في اجتماعه الثالث على اعتماد مبلغ ٥٠ مليار ريال في موازنة عام ٢٠١٠ لمواجهة تكاليف تنفيذ الإجراءات الخاصة بالأولويات وكلف وزارتي التخطيط والمالية بتكثيف جهودهما للبحث عن مصادر للتمويل.

ويقوم رئيس الوزراء بالمتابعة اليومية للإجراءات والأنشطة المنفذة من قبل اللجنة الفنية والوزارات والجهات ذات العلاقة.

اللجنة الفنية

وماذا عن دور اللجنة الفنية للمكتب الوزاري؟

عقدت اللجنة لقاءات موسّعة مع الوزراء المعنيين والجهات ذات العلاقة بكل أولوية على حدة بهدف تحقيق عدد من الفوائد والأغراض التي تتمثل في دراسة وتحديد مكوّنات وأهداف كل أولوية على حدة وتحديد الإطار العام للنتائج المتوخاة، واستكمال البيانات الخاصة بالإجراءات المقترحة من مختلف الجوانب لتشمل الأنشطة والمهام والإجراءات التنفيذية ومواعيد تنفيذها وتكاليفها التقديرية..

كما تم اشتراك اللجنة الفنية في مناقشة الإجراءات المقترحة لضمان اتّساقها مع السياسات والتوجّهات الموضوعة من قبل المكتب التنفيذي الوزاري.

مصفوفة تنفيذية

هل أنجزتم مصفوفة الإجراءات التنفيذية الحكومية للأولويات؟

– بناءً على نتائج اللقاءات الموسّعة وتواصل اللجنة الفنية وجهازها التنفيذي مع الوزارات والجهات المعنية بالأولويات ١ و٢ و٣ و٤ و٨ تم إنجاز مصفوفة الإجراءات التنفيذية الأولى "أ" لتلك الأولويات وفقاً لنموذج حكومي موحّد يتضمن الإجراءات المنفّذة خلال الفترة الماضية والإجراءات المقترحة لتنفيذ الأولويات خلال عامي ٢٠١٠- ٢٠١١ ومواعيد الإنجاز والتكاليف التقديرية للتنفيذ.

وحالياً تقوم اللجنة الفنية بالتواصل والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لعقد اللقاءات التشاورية الموسّعة بشأن بقية الأولويات بالمصفوفة الثانية "ب"، ومن المتوقع أن يتم استكمالها والانتهاء منها جميعاً خلال قريباً، ومن ثم الخروج بمصفوفة متكاملة للإجراءات المطلوبة لتنفيذ الأولويات العشر التي ستمثل المادة الحكومية الأساسية التي ستقدّم للشركة الاستشارية عند مباشرتها لعملها.

ما أبرز الإجراءات المستقبلية التنفيذية للأولويات؟

– تحرص الحكومة برئاسة الدكتور علي محمد مجور خلال العامين الجاري والقادم على تنفيذ الكثير من الإجراءات التنفيذية المهمة ومنها إقرار الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وإصدار لائحة لتنظيم استيراد المشتقات النفطية وإعداد قانون لمكافحة تهريب المشتقات النفطية، وتعزيز توليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى إحلال المحطات المتقادمة بهدف تخفيض فاتورة الوقود.. وكذا مشروعي قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية، والبرنامج الوطني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وإعداد تصوّر متكامل لتعديل القوانين التي تتعارض مع قانون الحكم المحلي.. واستكمال مناقشة مشروع قانون السجل العقاري في مجلس النواب ومتابعة إصداره، وتعديل قوانين الأراضي، والتخطيط العمراني، والتوثيق، والمكاتب والمهن العقارية، والوقف الشرعي على أن تناقش في وقت واحد لإزالة الغموض والتعارض فيما بينها، وكذا استحداث شعب متخصصة في المحاكم للفصل في المنازعات العقارية، وإعداد إستراتيجية وطنية لحصر وتوثيق أراضي وعقارات الدولة.

متابعة الرئيس

ماهي آلية متابعة سير تنفيذ الأولويات العشر للحكومة؟

– يتابع فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية سير تنفيذ الأولويات متابعة دائمة ويضعها في صدارة قائمة اهتماماته، مما يعكس حرصه الشديد على المصلحة العليا للوطن وتأكيده على تسريع وتيرة التنمية الشاملة على مختلف المستويات، بما من شأنه تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز البنية التحتية وتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة والفقر.

وقد رفع الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء لفخامة الأخ الرئيس التقرير الدوري الأول للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات الذي يتضمن سرداً موجزاً لأهم الأنشطة والأعمال والإجراءات المنفّذة من قبل الأجهزة الحكومية يتضمن الإنجازات المحقّقة خلال الفترة الماضية، إضافة إلى وثائق المخرجات الرئيسية ذات العلاقة بالأولويات العشر المنجزة وفي مقدّمتها المصفوفة الأولى والمصفوفة الثانية بصورتها الأوّلية والتي سيتم استكمال تحديد الإجراءات المنفّذة لها وإعدادها بصورتها النهائية ورفعها لفخامة الرئيس مع التقرير الدوري الثاني قريباً.

شركات استشارية عالمية

هل ستستعين الحكومة بشركات استشارية عالمية لمساعدتها على تنفيذ الأولويات العشر؟

– أريد أن أؤكد هنا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أبدت استعدادها لتمويل تكاليف الأعمال الاستشارية الخاصة بالأولوية الأولى المتمثلة في برنامج استقطاب الكفاءات المؤهلة، حيث واصلت اللجنة الفنية متابعة الإجراءات الخاصة باختيار الشركة الاستشارية والتي قامت الوكالة الأمريكية بتنفيذ كافة إجراءاتها التي أسفرت عن اختيار شركة "كيموتكس" للقيام بذلك..

أما بالنسبة لبقية الأولويات فقد تم اختيار شركة "ماكنزي" الدولية لوضع وإعداد الدراسات الفنية الاستشارية لها والمشاركة في الأعمال التنفيذية لثلاث من تلك الأولويات، وذلك بعد أن تم إجراء مناقصة خاصة باختيار الشركة الدولية، وقد تولت اللجنة الفنية إدارة وتوجيه إجراءات المناقصة بمراحلها المختلفة بالتنسيق مع اللجنة العليا للمناقصات.

إنجازات حكومية

ما أبرز الاجراءات التي نفذتها الحكومة في إطار الأولويات العشر؟

نفذت الحكومة خلال الفترة الماضية العديد من الانجازات في اطار توجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية والبرنامجين الانتخابي والحكومي واجندة الاصلاحات الوطنية، لعل ابرزها التخلص من الأسباب المؤدية للاختلالات والفساد في الوظيفة العامة من خلال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجية في «١٤٣٤» وحدة مركزية ومحلية من وحدات الخدمة العامة، حيث بلغ عدد الموظفين المشمولين في النظام «٧٦٢,٢١٨» موظفاً في وحدات الخدمة المدنية والسلطة القضائية والدفاع والأمن بنسبة ٧٢٪ من اجمالي مجموع الموظفين المستهدفين في تلك القطاعات البالغ عددهم «٩٤٠,٠٨٧» موظفاً مما اسهم في تنظيف كشف الراتب للمرحلة الأولى من الموظفين المزدوجين لـ«٢٥,٥٣٠» موظفاً، كما تم احالة «١٤,٤٥٤» موظفاً فائضاً الى صندوق الخدمة المدنية وبإجمالي مستحقات سنوية خمسة مليارات و٣٧٩ مليون ريال.

وفي إطار الأولوية الثانية، تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية ووضع خطة عمل تنفيذية لها، كما تم اتخاذ عدد من القرارات خلال عام ٢٠٠٩م بهدف تطوير قطاع الكهرباء والطاقة، بالإضافة الى تشكيل لجنة لإعداد استراتيجية وطنية للنفط والغاز تتضمن رؤية شاملة لاستكشاف وانتاج واستغلال النفط والغاز والمعادن بمختلف المجالات.

ونجحت الحكومة في معالجة ٢١ مشروعاً متعثراً أو متوقفاً وحل الاشكاليات مولها في عدد من المحافظات.□